

### ٣- منهجي في تحقيق الكتاب والتعليق عليه :

يمكن تلخيص المنهج الذي سلكته في تحقيق هذا الكتاب طبقاً لخطّة البحث فيما يلي :

- ١ - المقارنة بين النسخين وإثبات النص الراجح ، والإشارة إلى اختلاف النسختين في الحاشية .
- ٢ - العناية بتأصيل النص وتوثيقه ، وذلك بعزو الأقوال الواردة إلى مصادرها الأولى ما أمكن ، أو بيان ما وقفت عليه من نقول منها في المصادر المتأخرة عنه .
- ٣ - عزو الآيات إلى السور ، وذكر رقم الآية في سورتها ، وتخريج الأحاديث الواردة في الكتاب نصاً أو إشارة .
- ٤ - الخطأ الإعرابي البين أقوم بإصلاحه والإشارة إليه في الحاشية .
- ٥ - تصحيح الخطأ الإملائي أو الرسم المخالف لما استقر عليه الإصطلاح في قواعد الإملاء ، والإشارة إلى المهم من ذلك تفصيلاً ، وعند كثرته فأنبّه إليه أول مرة فقط ، وذلك كتسهيل الهمزة ، فقد جرى النساخ على ذلك ، وأثبتته بتحقيقها .
- ٦ - العناية بعلامات الترقيم والفواصل لأهميتها في توضيح المعنى .
- ٧ - ضبط الأعلام والكنى والألفاظ بالشكل وبالحروف أحياناً إذا كان ضبطها مما يشكل .
- ٨ - عند وجود سقط أستدركه معتمداً على المصادر ، وأضعه بين معكوفتين .
- ٩ - عند وجود تحريف أو خطأ في النص بحيث لا يستقيم المعنى معه أثبت الصواب أو الأولى ، وذلك بناء على ما في المصادر .

١٠- وضعت رقما تسلسليا عاما لتراجم الكتاب، كما وضعت رقما خاصا بكل باب يلي الرقم الأول بين قوسين، مفصولا من الأول بشرطة هكذا: ١٠٠ - (٥٢) - .

١١- التنبيه على التكرار لبعض التراجم والأوهام الواردة في الكتاب مستعينا بعد الله تعالى بكتاب الأوهام للأزدي وبالمصادر .

١٢- التحقيق في بعض الإختلافات والقضايا التي ترد في الكتاب كالخلاف في الأسماء أو الكنى أو الألقاب أو النسب للشخص أو التوثيق أو التجريح، وبخاصة الرواة الذين رأى الحاكم حرمة الرواية عنهم والرواة الذين عيب على الشيخين الرواية عنهم في الصحيحين، وغير ذلك مما يقف عليه القارئ في محله من حواشي هذا الكتاب .

١٣- استكمال بعض عناصر الترجمة التي لم يذكرها الحاكم ويحتاج إليها في بيان حال صاحب الترجمة أو تمييزه عن غيره .

وبما أن الكاتب اشتمل على عدة أبواب متنوعة في موضوعاتها؛ فإن هذا اقتضى أن يكون لبعض الفصول منهج في التعليق عليها يختلف عن البعض الآخر تبعاً لاختلاف الموضوع .

كما أن تكرار الرواي الواحد بأكثر من اعتبار في الكتاب جعلني أعلق التعليق المناسب في أنسب المواضع لذكره، وأحيل على ذلك في المواضع الأخرى وإن كان موضع التعليق متأخراً، كما في الكنى وفي من عيب على الشيخين؛ حيث توسع المؤلف في هذين البابين، وكما في المهملين؛ حيث اتهم البخاري بتدليس من أهمل أنسابهم .

ومما ينبغي النبیه علیه أني وإن كنت اعتمد قواعد الأئمة النقاد في الترجيح وأقوال العلماء المحققين، إلا أنني لا أبرئ نفسي من الخطأ في التطبيق، ولا بد من الخطأ في مثل هذا من مثلي في هذه المرحلة.

ومن مارس علمي الجرح والتعديل والنظر في أحوال الرواة يعلم أن الخطأ في ذلك لم يسلم منه فطاحل النقاد وأئمتهم فضلا عن مثلي من المبتدئين، ولكن حسبي سلامة القصد، وبذل أقصى ما في الوسع، ومن اجهد فأخطأ فهو مثاب على اجتهاده إن شاء الله.

وأمر آخر أحب أن أنبه القارئ عليه قبل الدخول في هذا البحث، وهو أن الكلام في الرجل الذي أخرج له الشيخان أو أحدهما غير الكلام فيما أخرجاه أو أحدهما من حديثه، فلا تلازم بينهما دائما، وذلك لعدة أمور منها:

١- أنهما انتقيا من حديث هؤلاء المتكلم فيهم ما لا ينطبق عليه نوع الجرح فيهم، كما في حال أحمد بن عبد الرحمن بن وهب المصري الآتي برقم ٢٤ ممن عيب على مسلم<sup>(١)</sup>. فقد روى أحاديث أنكرت عليه، حتى قال بعض الأئمة: هي موضوعة. ومع هذا فقد روى له مسلم في كتابه الصحيح ولا ضير عليه في ذلك؛ لأن الرجل اختلط، فأدخلت عليه تلك الأحاديث، ولكن مسلما إنما روى عنه قبل اختلاطه، كما علم ذلك بالنظر إلى تاريخ اختلاطه في مصر، وأنه بعد خروج مسلم منها، والأمثلة من ذلك كثيرة<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر (المدخل ص ٧٠٥).

(٢) انظر (شرح النووي على مسلم ١/٢٥).

٢- أن كثيرا من الرواة الذين اختلف المتقدمون فيهم جرحا وتعديلا زال اختلافهم فيهم، وانعقد الاجماع على قبولهم، قال الإمام النووي: . . . وكذلك كثير ممن اختلف فيه من رواة البخاري ومسلم قد أجمع على قبوله، وزال الخلاف، وأقل أحوال هذا الإجماع الظاهر أن يكون مرجحا، فإن العلماء يتمسكون في التراجيح بأشياء ضعيفة لا تقارب هذا في القوة، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٣- أن البخاري ومسلما يخرجان - أحيانا - عن راو فيه لين، والحديث ثابت عندهما من طريق غيره ممن هو أوثق منه، وذلك لاعتبار يروونه، فقد قال الإمام مسلم عندما انتقد عليه أبو زرعة روايته لحديث أسباط ابن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصري، مع تركه أناسا أولى منهم، قال: إن ما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات من شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات<sup>(٢)</sup>.

٤- قال أبو عبد الله السيد محمد بن إبراهيم الوزير: فينبغي من القاصرين الاعتراف لأهل الإتقان بالأمانة والتقدم في علومهم، وكف أكف الاعتراض على إمامي المحدثين البخاري ومسلم وأمثالهما، ومن وقف على قدح في بعض رواتهما أو تعليل لبعض حديثهما وكان ذلك من النادر الذي لم يتلق بالقبول، فالذي يقوى عندي وجوب

(١) (الروض الباسم في الذب من سنة أبي القاسم ص ٧٧).

(٢) (تاريخ بغداد ٤/ ٢٧٤).

العمل بذلك؛ لأن القدر محتمل، والثقة العارف إذا قال: إن الحديث صحيح، وجزم بذلك، ولم يكن له في التصحيح قاعدة معلومة الفساد وجب قبول حديثه بالأدلة العقلية والسمعية الدالة على قبول خبر الواحد، وليس ذلك بتقليد له، بل عمل بمقتضى ما أوجب الله من قبول أخبار الثقات<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين وجوب التفريق بين الكلام في رواية الصحيحين والكلام في أحاديثهم.

كما يتبين أن باب التصحيح والتضعيف لما أسنده الشيخان في صحيحيهما قد قفل؛ لما في ذلك من الغفلة عن قواعد التحديث المعتبرة عند الأئمة، مثلما قدمت عن حديث المختلط، ولما فيه من الانتقاص لقدر الصحيحين ومكانتهما عند الأمة التي تلتقيهما بالقبول، وهي لا تجتمع على ضلالة، بل الضلالة لمن شذ عن ذلك فلا عبرة له<sup>(٢)</sup>.

(١) (الروض الباسم ص ١٨٠)، بتصرف يسير.

(٢) انظر: (مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥).

## تنبيهات مهمة

١- عزوت الأحاديث التي في صحيح البخاري إلى (صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري) طبع المطبعة السلفية بمصر، التي حقق الأجزاء الثلاثة الأولى منها الشيخ عبد العزيز بن باز.

٢- اختصرت أسماء الكتب لتردد ذكرها بكثرة، وهو وإن كان مسلوكا معروفا إلا أنني أذكر به للفائدة، وذلك على النحو التالي:

الاسم قبل الاختصار	الاسم بعد الاختصار
الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا.	الإكمال =
الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر.	الإصابة =
الأوهام التي في المدخل إلى معرفة الصحيح، للأزدي.	الأوهام =
الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر.	الاستيعاب =
الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث، لابن كثير.	الباعث الحثيث =
يحيى بن معين وكتابه التاريخ.	التاريخ =
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي.	تدريب الراوي =
تجريد أسماء الصحابة.	التجريد =
تذكرة الحفاظ، للذهبي.	التذكرة =
تقريب التهذيب لابن حجر.	التقريب =
تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الغساني.	تقييد المهمل =

تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين في تجريح الرواة وتعديلهم .	= ت الدارمي
التاريخ الصغير للبخاري .	= ت الصغير
التاريخ الكبير للبخاري .	= ت الكبير
تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، للمزي .	= التحفة
تهذيب التهذيب ، لابن حجر .	= التهذيب
الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني ، لمحمد بن طاهر المقدسي .	= الجمع
حلبة الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم الأصبهاني .	= الحلبة
ديوان الضعفاء والمتروكين ، للذهبي .	= الديوان
تسمية رجال مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري ، للدارقطني .	= رجال مسلم
الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ، لابن الوزير .	= الروض الباسم
الرياض المستطابة في جملة من روي له في الصحيحين من الصحابة ، للعامري اليمني .	= الرياض
سؤالات البرقاني ، للدارقطني .	= س البرقاني
الضعفاء الصغير ، للبخاري .	= ض الصغير
الضعفاء والمتروكين ، للنسائي .	= ض النسائي
عمدة القارئ ، شرح صحيح البخاري ، لبدر الدين العيني .	= العمدة

فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر.	=	الفتح
الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي.	=	الكامل
اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري.	=	اللباب
لسان الميزان، لابن حجر.	=	اللسان
المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم، للفتني.	=	المغني
ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي.	=	الميزان
موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي.	=	الموضح
المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان.	=	المجروحين
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي.	=	المجمع
المقتنى في سرد الكنى، للذهبي.	=	المقتنى
النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير.	=	النهاية
هدى السارى مقدمة فتح الباري، لابن حجر.	=	الهدى

٣- استعملت الرموز المستعملة في كتب الرجال للدلالة على الكتب التي

خرج فيها حديث الراوي، وهي كما يلي:

البخاري في صحيحه.	=	خ
عند البخاري معلقا في صحيحه.	=	خت
روى عنه البخاري، في كتاب (الأدب المفرد).	=	بخ
روى عنه البخاري في كتاب (خلق أفعال العباد).	=	عخ
روى عنه البخاري في (جزء القراءة خلف الإمام).	=	ز

ي	=	روى عنه البخاري في كتاب ( رفع اليدين في الصلاة ) .
م	=	روى له مسلم في صحيحه .
مق	=	روى له مسلم في مقدمة صحيحه .

هذا وأرجو من الله عز وجل أن أكون بهذا البحث قد وفقت لخدمة كتاب ( المدخل إلى معرفة الصحيح ) لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري .  
وما التوفيق إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .